

هل من تغيير في مواقف تركيا إزاء سورية؟

■ **حميدي العبدالله**

يعتقد بعض المحللين والمتابعين لتطوّر الموقف التركي من الأزمة السورية، أنّ ثمة تغييراً طرأ على مواقف تركيا من الأزمة. ويبدو أنّ المظهر الوحيد لهذا التغيير الذي يتحدث عنه البعض، ينحصر، على الأقل حتى الآن، بتراجع سبل الخطابات والتصريحات التي يبدي بها كبار المسؤولين في الحكومة التركية حول الأوضاع في سورية، والاستمرار في تكرار لازمة «حيل الرئيس بشار الأسد». لكن هل هذا التراجع في «كلم» التصريحات حول الأوضاع في سورية يعبر عن تغيير في سياسة الحكومة التركية، أم أنّ ثمة عوامل وحسابات أخرى هي التي أمّلت هذا السلوك؟ الأرجح أنّ لا تغتبر في مواقف الحكومة التركية من الوضع في سورية، والعازلة يعود إلى الحسابات الآتية:
أولا، رفضت الولايات المتحدة ورفض حلف الناتو، دعوة تركيا المتكرّرة إلى خلق منطقة حظر جوي أو منطقة عازلة، ولم تجار تركيا في رغبتهما هذه سوى فرنسا، وندرك أنقرة وباريس أنّهما غير قادرتين وحدهما على اتخاذ قرار على هذا الصعيد، وبالتالي فإنّ الطرح لم يعد واقعياً طالما أنه لا يحظى بدعم الولايات المتحدة وحلف «الناتو»، والإصرار على طرحه في تصريحات وخطب المسؤولين الأتراك من شأنه أن يتحوّل إلى تحريض ضدّ السياسة الأمريكية، يسهم في توتر العلاقات معها وهي التي تشهد مرحلة من التوتر على خلفية ملفات داخلية تركية كثيرة أبرزها ملف فتح الله غولبين.
لا بدّ على هذا الصعيد من ملاحظة أنّ إلحاح المسؤولين الأتراك على المنعقدة العازلة ومنطقة الحظر الجوي عبر تصريحاتهم كانت موسمية، متأثرة ببعض التطورات التي حَسب المسؤولون الأتراك أنها قد تؤثر على موقف واشنطن وحلف «الناتو» من هذه المسألة.
ثانياً، إنذرت أنقرة أنّ الإلحاح في التصريحات على تنخّي الرئيس الأسد في ظل إعطاء الأولوية من قبل حلفاء تركيا الغربيين والخليجيين لاحتواء «داعش»، إلحاح لا طائل منه، ويتشكل عرفاً منفرداً لن يترك أيّ آثار على الأوضاع الإلحاحية، وبالتالي لا بأس من اعتماد سياسة أقل إثارة لهذه المسألة إعلامياً، طالما أنّ قابلية ترويط الغرب للاستمرار بإعطاء هذه المسألة الأولوية لم تعد مطروحة الآن.
ثالثاً، أنقرة التي تزد من علاقاتها مع الولايات المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي بمرحلة توتر شديد على خلفية ملفك سياسيتها الداخلية ليست في وضع يؤهلها، على الأقل من ناحية اللعب سياسياً، تجاهل ضرورة تطوير وتطويع علاقاتها مع روسيا وإيران، ومعروف أنّ هذين البلدين لديهما وجهة نظر مختلفة تماماً لوجهها نظر تركيا، سواء بشأن المنطقة العازلة ومنطقة الحظر الجوي، أو بشأن اشتراط أيّ حل سياسي ينتخه الرئيس بشار الأسد عن السلطة، وبديهي أنّ الوضع في سورية يتظل حاضراً على صعيد العلاقات الثنائية، حتى وإنْ كان نقل المصالح الخاصة لإيران وروسيا وتركيا، لا يدفع باتجاه جعل القضية السورية الأساس لوجود علاقات واسعة من عندهم.
هذه هي الحسابات التي تُفسّر التغيير، في الموقف التركي، وهو تغيير لا معنئ له، ولا يشكل أيّ مراجعة للسياسة التركية إزاء سورية.

فرنسا وتركيا ونبل والزهراء

■ **روزانا رمّال**

يقدم المشهد المزدوج لنداءات الحرب على الإرهاب، وهي تجتاح الغرب، سياسيين وإعلاميين وأمّنيين ومواطنين، ومعها نداءات دعم ما يُسمّى «المعارضة» التي تحضّ «القوة» على «شعب مظلوم» في سورية، والمقصود بلغة اليوم الهجوم الذي تشهّه «جبهة النصرة» على بلديتي نبل والزهراء في شمال سورية. يعرف المتابعون أنّ الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والفرنسي فرنسو هولاند أطلقا، وقبل أن يطلق المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا مبادرة تجميد القتال في حلب، نداء: لا تدعوا موازين القوى تتغير في سورية لصالح النظام، ممنوع أن تسقط حلب في يد الجيش السوري.
تولى الأتراك المهمّات الميدانية لترجمة النداء، وحاولوا الضغط على الأميركيين لربط الشراكة في الحرب على «داعش» بصورة رمزية عبر السماح بنقل مقاتلي المشركة إلى عين العرب – كوباني بقبول واشنطن ترجمة شعار دعم المعارضة المعتدلة، بتوقيع ضوابط تدريب وتسليح مئات المقاتلين السوريين بدعم أميركي علني وواضح، بينما تولى الفرنسيون تقديم السلاح عن طريق تركيا للمجموعات المسلحة التي يمكن الاعتماد عليها لترجمة مضمون النداء المشترك.
يتزامن المشهدان رمزيا ليقولا الحقيقة المرّة.
يضرب مقاتلو «داعش» و«القاعدة» في باريس قلب فرنسا ويسقط صحافيون وعناصر شرطة تهمتّع بفرنسا ومهاجروها أوروبا لنداء عنوانها: إنها الحرب صارت عندنا في قلب الدار، ويحتار الأوروبيون، هل يعقلها حربا على الإسلام والمسلمين، كما فعل اليمين المتطرف الذي زادت تشعبته أكثر من 50 في المئة، وفقا لاستطلاعات الرأي وهو يدعو إلى تطهير أوروبا من المسلمين، فنصفت له «القاعدة» واحتفل «داعش» بتحويل مسلمي أوروبا إلى بيّنة حاضنة جاهزة لشعور ملايين المسلمين الأوروبيين بالاستهداف وحاجتهم إلى الحماية بعدما سقطت عنهم حماية القانون؟
يجهز المقاتلون الذين سلحتهم فرنسا ودرّبهم وجمعتهم لتحقيق النداء، ويبدأ الهجوم من الجهة الشمالية الغربية لمدينة حلب التي نجح الجيش السوري في إخلاء خطوط الإمداد عن المسلمين في أحيائها وأحكم طوقه حولها، وما هي «جبهة النصرة» تتهاجم بأفئف مقاتل بلديتي نبل والزهراء لتواصل مع المدينة الاستراتيجية وأحيائها ومسلحي هذه الأحياء.
يتابع هولاند حليف أردوغان في غزوة العمليات هجوم «النصرة» وينتظر الأخبار السارة من حلب ورفيقها، ويتابع في غرفة أخرى مطاردة الشرطة الفرنسية للشقيقين اللذين قاتل الاستخبارات الفرنسية أنهما يقفان وراء عملية باريس، ومن الغرقتين لا تصله الأخبار السارة.
فشل هجوم «النصرة» على نبل والزهراء، كما فشلت الشرطة الفرنسية في إلقاء القبض على المهاجمين. فهل يعلم الفرنسيون أنّ «جبهة النصرة» التي ينتظر رئيسهم أحيائها السارة هي أحد فروع تنظيم «القاعدة» في سورية وليبنان والأردن وفلسطين وأنّ مقاتلي نبل والزهراء والجيش السوري الذي صدوا الهجوم كانوا هم من يحمي فرنسا من غيابة وحقد الرئيس الفرنسي الذي لو حصل على الإخلاء السارة التي كان ينتظرها، لكسب الإرهابيون الذين ضربوا في باريس إشارات الإمارة في مدينة حلب؟
يسقط أبرياء في باريس ضحايا بيد الإرهاب، لكنّ القتال الحقيقي اسمه فرانسوا هولاند.

■ **أسئلة فرنسا سورية؟**

تعترف فرنسا أنها صارت مسرحاً لحرب حقيقية.
تبحث فرنسا عن شعار لحربها لتستنفض الشعب وتستنفق قدراتها وتحصّن ساحتها الداخلية.
هل يمكن خوض الحرب تحت شعار مواجهة المسلمين وذوي الأصول الإسلامية من دون تحويل عشرة ملايين فرنسي إلى بيّنة حاضنة لـ«القاعدة» و«داعش» والإرهاب؟
هل يمكن الخضوع لإبتزاز المال القطري وتسليم المساجد لـ«النصرة» ومراضاة السعودية بتسليم أئمة وهابيين قيادة مسلمي فرنسا والدفاع عن حكومات بلادسانتر تحت شعار التمييز بين الإسلام والإرهاب؟
هل هي حرب بين الغرب والشرق وبغاية حرب صليبية جديدة؟
إذا كانت الحرب على الإرهاب هي الأولوية فكيف تكون الحرب على سورية التي تقالل الإخلاء بنفسه؟ وكيف يكون الفرنسيون مع «داعش» و«النصرة» وشقيقاتهما عندما يقاوتون الجيش السوري فيصير اسمهم «نوار حرية».. وضدّم عندما يضربون في فرنسا فيصيرون إرهاباً؟
الحروب وشاعر وثقافة فأما أن تكون حرب الدولة العثمانية ضدّ الدولة الدينية والمدنيّة، يستنفر الفرنسيون لحماية نموذج دولتهم، وبصير الدولة العثماني والسعودي الوهابي و«الإسرائيلي» اليهودي خصوماً، وسورية حليفاً... أو لن تكون حرب.

هل التفاهات ممكنة مع الولايات المتحدة؟

■ **زياد حافظ***

في مقاربة سابقة أشرنا إلى إمكانية إجراء «تفاهات» إقليمية ودولية حول مجمل الملفات وذلك بدلا من «تسويات» اعتبرناها صعبة، لأنه ليست هناك أيّ مصلحة لأطراف الصراع الدولي والإقليمي التقيّد بتسويات طالما الاعتقاد السائد عندها أنّه بإمكانها الانتصار على الطرف الآخر! فهـ«التسوية» تكون بين أطراف متوازنين في القوة والإرادة ووصولوا إلى فئاعة في عدم جدوى استمرار الصراع، بينما واقع الحال، هو الاعتقاد بعكس ذلك وفقا لتقدير الموقف عندهم.

ويقال فإنّ منسوب التفاؤل حول الوصول إلى «تفاهات»، وهي أقل من «تسويات»، في الملفات الساخنة في المنطقة ارتفع بشكل ملحوظ خلال الأشهر الثلاثة الماضية. فهناك مؤشرات واضحة تدل على الوصول إلى «تفاهات» خاصة بين الجمهورية الإسلامية في إيران والولايات المتحدة في الملف النووي وما يمكن أن ينسحب على الملفات الأخرى. لا داعي لاستدكار تلك المؤشرات فقد تناولها العديد من المحللين والمراقبين سواء كانوا من أبناء المنطقة أو دوليين.

لكن هناك مقاربات تغيد أنّ حتى «التفاهات» قد تكون بعيدة المنال وأنّ عام 2015 قد يشهد المزيد من التوتر والتصعيد بين الأطراف المتصارعة و/ أو المتحاربة بشكل مباشر أو غير مباشر. فهناك مؤشرات قد تكون مقلقة للبعض تغيد أنّ الولايات المتحدة غير معنية بإجراء ما يلزم للوصول إلى إبرام اتفاق نهائي حول الملف النووي وحتى الملفات الساخنة الأخرى في المنطقة. ففي الأبريق الأميركي داخل الولايات المتحدة وخارجها هناك من يعتبر أنّ الوضع الحالي في المنطقة لا يزعج الولايات المتحدة، وبالتالي لا ترى أيّ ميز لتضديد في القمامه مع إيران لأنها حصلت على ما لزم منها بأقلّ كلفة ممكنة.

فالمباحث والأستاذ الجامعي مايكل بربند من جامعة سيبورغ الأمريكية على موقع هفنتون الإلكتروني الواسع المتابعة بين النخب الأميركية، والصحافي المستقل غارث بورتر على موقع «عين الشرق الأوسط»، يعتبران أنّ الولايات المتحدة لن تدفع بعجلة التفاهات في الملفات الكبيرة استنادا إلى قربتهاا للتصريحات التي يبلاذ الشماليين الأميركيين ومساعدة وزير الخارجية الأميركي والمسؤوله عن شؤون أوروبا وآسيا هي زوجة روبرت كاغان أحد كبار المنظرين للمحافظين الجدد. كما تذكر بدورها في إطلاق الأزمة الأوكرانية واعتراقها بأنّ الولايات المتحدة صرفت ما يوازي خمسة مليارات دولار في أوكرانيا لإخراجها من دائرة النفوذ الروسية.

لا ترى الولايات المتحدة أيّ ضرورة للضغط على الرئيس التركي أردوغان لإفلال الحدود مع سورية ومنع تدفق المال والمسلحين إليها. كما لا ترى أيّ ميز للضغط على المملكة العربية السعودية المعروف عن خطابه التحريضي ضد سورية ودعمها المالي والمدادي للمتطرّفين في بلاد الشام والرافدين وحتى ربما في أوروبا الغربية رغم التصريحات للمسؤولين في المملكة حول «خطر الإرهاب». إنّ تصريح نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن حول دور تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية لم يترجم إلى أفعال ضدّ تلك الدول التي تدعم المسلحين المتطرّفين في المنطقة. كما أنّ طبيعة التدخل الأميركي العسكري في العراق وبعض المناطق السورية لا يتجاوز الاستعراض العسكري وكأنها موجودة فقط للحفاظ على ماء الوجه؛ ما زالت «الدولة الإسلامية-داعش» تصدر اللفظ تحت سيطرتها عبر تركيا وكأنّ الأفعال الاصطناعية لدى الولايات المتحدة لا تستطع رصد قائلات النلق الفطحي من سورية إلى تركيا فلا تغير عليها! ويتساءل مايكل بربين: لماذا تستمرّ الولايات المتحدة في اتباع سياسة التناقضات؟ ففي تقديره كما أشرنا أعلاه أنه طالما المصالح الحيوية الأميركية غير مهدّدة فلا داعي إلى المرحلة الراهنة للتحرّك. أما السبب الثاني فالصراع القائم في المنطقة بخدم «إسرائيل»، وهذا ما يرزده بتقدير رؤيّة واستراتيجية واضحين. بل لرغبات والتمنيات لا تشكل رؤيّة واستراتيجية بل تجسيدا لحالة إنكار لواقعها المتراجع وإرباك بسبب فقدان التوازن بين القدرات الفعلية والأهداف الرسمية. الحرب المبردة مع الاتحاد السوفيتي كانت تغطّي العورات في البنية السياسية الأميركية حيث كانت العولم منصبةً لهزيمة الاتحاد السوفيتي، فكان الهجوم منبهاً بقدرة التخطيط والتحفيز للولايات المتحدة متناسيا أنّ الولايات المتحدة هزمت على الأقل مرتين في آسيا؛ الأولى في حربها غير المباشرة على الصين في كوريا وبكثيف وامي أدى إلى «تعادل ميداني» تقسيم كوريا، وفي فيتنام حيث مُنبت لهزيمة تكراه بكل معنى الكلمة. وقد نضيف إلى ذلك الهزيمة السياسية في كل من أفغانستان والعراق. أمّ اليوم قد ظهرت إرهابيات التراجع فألوقل السابقة للانهايار، فلا ندرى لماذا تستمرّ النخب العربية في الانبهار بالقدرة الأميركية؟

أما على الصعيد الملقين السوري والعراقي فلا

الباكؤون على أسواق النفط

■ **د. مصطفى يوسف اللداوي**

هل يقلّب السحر على الساحر، ويخسر المقاصرون في أسواق النفط العالمية، الذين أرادوا أن يوجهوا إلى بعض الدول المنتجة والمصدرة له ضربات قاسية لاقتصادهم، لتزديد في أزمتهم، وتقاوم من معاناتهم، وتحدّ من نفوذهم ونشاطهم، ولتضعفهم وتحول دون تدخلهم في القضايا الدولية والإقليمية، وتوقف دعمهم ومساندتهم لجماعات وتنظيمات وإرهابية»، وتتخلص من إزعاجهم وعرقلتهم لبعض المشاريع الدولية والإقليمية، «لتعاقبها أنّ اقتصاد هذه الدول «المرعجة» يقوم على النفط وسببها، وأنّ انهيار أسعاره سينعكس سلبا عليهم، ويحدّ من دورهم، ويقلل من فرص انتعاش اقتصادهم، ويشغلهم بانفسهم عن غيرهم؟

لم يحظر في بلال المخطين للعبث في الأسعار العالمية للنفط أنّ الدوائر

ستدور عليهم، وأنّ طباخ السم سيذوقه

لا ملاحه، وسيلقى بما صنعت يدها حتفه،

وأنت لم يكونوا في منأى من تداعيات

القضية، وأنّ شركاههم في المؤامرة لن

يكونوا محللين، بل أو صادقين معهم،

بل يحافظوا على اقتصادهم، ولن تهمّم

مصالح بلادهم، ولا شؤون أوطانهم.

كم هؤلاء الجملون منذ عهد بعيد

بالسيطرة على أسواق النفط، وتجريد

منتجيه من نفوذهم وقوتهم، وأخراجهم

من دائرة السيطرة والهيمنة والاحتكار

والنسلط، فهو سلاح وقوة وعامل تأثير

البناء

قراءة المشهد الفلسطيني في عام 2014

■ **رامن مصطفى**

رحل عام 2014 تاركاً وراءه أحداثاً، منها ما ورثه من العام 2013، ومنها ما شهدته أشهره الـ12. ولم يرق له الرحيل في يومه الأخير إلا أن يترك بصمته الأخيرة لتكون الشاهد أو لآعلى سقوط ما سُمّي بالمشروع «الفلسطيني - العربي»، الداعي إلى إنهاء الاحتلال «الإسرائيلي» وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وثانياً على الولايات المتحدة الأميركية التي تثبتت يوماً أن إدارتها لا يمكن أن تكون راعياً نزيهاً ومؤمناً على حل القضايا العالقة في المنطقة والعالم، والقضية الفلسطينية وعلى مدار 66 عاماً الشاهد الحي على عدم هذه الزاهاة، بل وكونها أكبر دولة غاشمة في هذا القرن. وثالثاً على كيان الغنصب الأرض الفلسطينية والعقل والحديد والنار. فها هي حكومة نتجايها وجرأهاها وبصيرتها تمارس أشبح المجازر بحق البشر والحر والشر على الأرض الفلسطينية دونما حساب أو رقيب، بل هناك من يبعثها من المسألة عن جراحها التي ارتكبتها وترتكبها بحق الفلسطينيين.

رحل العام 2014 ولا زالت منطقة الشرق الأوسط بأحداثها وتطوراتها تتصدّر المشهد العالمي على ما عداها من أحداث وتطورات سواء في أوكرانيا، أو وباء «فيروس إيبوله» السلاح البيولوجي المختر. ولم تشهد المنطقة بدولها مثيلاً لهذه الأحداث على مدار عقود قد مرت. والمؤكّد أنّ المخاض الذي عملت عليه الإدارة الأميركية تحت عنوان «الشرق الأوسط الجديد»، لا جديد فيه إلا التحريض على الاستمرار في الصراعات العرقية والمذهبية والطائفية والإثنية لخلق الصوغات لوجود «الدولة القومية للشعب اليهودي» أو ما بات دحفاً لمطلب اميركي «إسرائيلي» إلا وهو الاعتراف بيهودية الدولة». ومن ثمّ الإيجال عميقاً في السطو على مقدرات شعوب الشرقا وثرواتها الوطنية، والنقض والغازر في الأولويات منها، بدلا من الاستمرار في التنمية البشرية والاقتصادية، والررفاء الاجتماعي، والقضاء على البطالة والأمراض المستعصية والمزمنة.

هناك إجماع وتوافق من خلال وقائع وقائع ومجريات الأحداث والتطورات التي تعينها العديد من دول المنطقة، على أنّ الهدف الأميركي - «الإسرائيلي» من وراء هذه الأحداث، لا سيما ما تشهده سورية، هو الاستمرار بالقضية الفلسطينية وصولاً إلى تصفيتيها وبكل عناوينها، والتي هي الأساس قد بُدء العمل عليها منذ التوقيع على «اتفاق أوسلو» عام 1993، وما تلاها من سياق سياسي

طويل ولا يزال من الرهانات اليابسة على مفاوضات ثبّت عقمها وعيبتها، ومن ثمّ على إدارة أميركية لطالما اشتكى القيمين على السلطة ورئيسها، والتي منغمضت من سلوك غير أخلاقي لهذه الإدارة ورئيس دبلوماسيتها من الانحياز، بل وممارسة الضغوط لتعيرير الرؤى «الإسرائيلية» بما يتعلق بموقف التسوية وما سيبتح عنها من اتفاقات. إنّ العام 2014، كما العام 2013، شهد استمرار حالة تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، ولعل الحرب «الإسرائيلية» الأخيرة على قطاع غزة لمدة 51 يوماً، كانت كافية للتدليل على مدى تراجع هذا الاهتمام وتحديداً في الواقع العربي، ومن ثمّ ما تشهده مدينة القدس والمسجد الأقصى من تهويد واستباحة من قبل الاحتلال والمستوطنين الصهاينة في ظل صمت مطبق في الواقعين العربي والإسلامي دليل إضافي على أنّ القضية في حالة التراجع التي فرضتها أولا لتطورات وأحداث المنطقة، ونجاح الإدارة الأميركية وخططها ودواتهم الوظيفية في حرف الشارع العربي ونقله إلى خارج سياق التوازمه بخبائرها وتوجهاته في الوقوف متصدياً للدفاع عن قضايا الأمة، واستخداً للأسف حلبي في النار التي أشعلتها أميركا في المنطقة تحت مسمى «الربيع العربي». وثانياً وما تعبته الساحة الفلسطينية من حالة الانقسام الحاد منذ العام 2007، على الرغم من الاتفاقات على إنهائها وليس آخرهذ الاتفاقات «اتفاق حميم الشاطي» في الثالث والعشرين من نيسان العام الفائت. ليشكل هذا الانقسام ذريعة لدى الكثير من النظم العربية للتّهزّب والتخلي عن مسؤولياتهم اتجاه القضية وإنباؤها ومقدساتهم.

والمشهد الفلسطيني في العام 2014 في عناوينه قد تكون من العنواين المشتركة مع عناوين المشهد عام 2013، على اعتبار أنّ العناوين الأساسية هي أصلاً مُرّخلة من العام 2014، وعناوين المشهد هي:

توقف المفاوضات وانغلاق أفقها

المفاوضات التي كانت قد استؤنفت في منتصف آب من العام 2013 بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» برعاية أميركية بشخص مارتن انديك، والتي قاربت على التسمه أشهر، تميّز طبيعتها في التسوية والمماطلة التي مارسها حكومة نتجايها، واستمرارها في عمليات الاستيطان والتّهويد والانتعاه على الفلسطينيين وممتلكاتهم. قد توقفت أواخر آذار 2014، بعد أن رفض نتجايها الإخراج عن «اتفاق أوسلو» عام 1993. وهي المفاوضات التي تمّت موافقة السلطة ورئيسها على استئنافها مقابل لا شيء، مما تكرّر عن ضمانات أميركية مسيقة، ليتبيّن أنّ مقابل تعهد السلطة عدم التواجد للمشاركة في الاتفاقات والمعاهدات والهيئات والحكام الدولية، لتترجم حكومة نتجايها الإفراج عن أسرى ما قبل أوسلو، نقطة في آخر سطر المتفق عليه. وهذا ما لم

أراء

قراءة المشهد الفلسطيني في عام 2014

تلتزم به «إسرائيل» رغبةً منها ومن الإدارة الأميركية بممارسة الضغط والإبتزاز على السلطة المُطلّبة وفق دفتر الشروط الأميركية - «الإسرائيلية»، التي تالتت عند فرض نقاط هذه التقاطعات على مفاوض السلطة، والضغط من أجل القبول بها سواء بالترغيب أو التهريب لا يهّم، المهمّ أنّ يسير بها إلى نهاية خط هذه المطالب والتي هي في حقيقة الأمر شروط إذعان واستيسام ليس إلا، ونقاط هذه التقاطعات جاءت هي لسان كلّ من الوزير الأميركي كيري، ووزير الدفاع في حكومة الكيان موشيه يعالون، والتي من الواضح ليست تقاطعات بالمصادفة، بل أتت في سياق التنسيق القوي بين الجانبين الأميركي و«الإسرائيلي». على الرغم مما يظهره إعلام الكيان وبعض قياداته من انتقادات للمسؤولين الأميركيين وعلى وجه الخصوص للوزير كيري على خلفية المفاوضات وإظهار ما أسموه الشدّد حيايلهم، أي «الإسرائيليين»، وممارسة ابتزازهم من أجل الموافقة على رؤيته التي للحدّ مع الفلسطينيين. وخطوط هذه التقاطعات هي أنّ يبدي من بعدها موافقة الإعراف بـ«إسرائيل دولة الشعب اليهودي في إطار الحل الدائم»، وقبول إنهاء جميع الداوى ضدّ «إسرائيل»، ومصير حق العودة. وقبل ذلك النقطا وليس ما بعدها موافقة أبو مازن على استمرار المفاوضات حتى نهاية العام 2014، وليس حتى نهاية نيسان كما كان متفق عليه. ومن ثمّ سرعان ما فُعل التعهد الفلسطيني بعدم التوجه إلى الهيئات الدولية للانضمام إليها ومواجهة إسرائيل، بهدف للانضمام إليها ومواجهة الكيان من على المنابر الدولية.

وقد تراقف مع هذه المطالب، وهي في الأصل خطوط حمراء رسمها اميركي و«الإسرائيلي» في هجومها على السلطة ورئيسها أبو مازن. تهديدات لبس ألقها عقوبات اقتصادية وسياسية. هذه المفاوضات إليها، بذلت إشارات الأميركية بشخص رئيسها أوباما الجهود من أجل إقناع نتجايها وحمله على الموافقة والسبر، لها في كاتلمة هاتفية كشفت النقاب عن خوفها آنذاك، حيث طالب أوباما محدثه نتجايها بأن هناك ضرورة من أجل استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، على اعتبار أنها تمثّل خطوة مهمة من أجل إتمام تشكيل الائتلاف الإقليمي الهادف إلى مواجهة إيران، يميّض بالإضافة للكيان السعودية وتركيا ودول خليجية، بهدف حرمان إيران من حيازة أسلحة نووية.

توقف المفاوضات دفع رئيس السلطة والقيادة في رام الله إلى السير في اتجاهين، الأول إسقاط التعهد بعدم التوجه إلى الهيئات الدولية بهدف الانضمام إليها، فوقع أبو مازن الانضمام إلى 15 مؤسسة وهيئة دولية، الأمر الذي أغضب الأميركيين و«الإسرائيليين» على حدّ سواء. وفي رة فعل على خطوة أبو مازن زادت حكومة نتجايها من وتيرة الاستيلاء على الأراضي في الضفة وتهوديد في مدينة القدس، والسماح للمستوطنين باستباحة ساحات المسجد الأقصى وبياتحه.

وقد هدّد تغفالي بيئت الوزير في حكومة نتجايها آنذاك عباس في حال توجهه إلى المؤسسات الدولية للانضمام إليها بالقول: «نحن ستعرف كيف نستصرف معه ونرد عليه. ستكون لأحثة اتهامه كبيرة». أما الإيجاد الثاني الذي وقع سير في المصالحة مع حركة حماس، التي وقع معها اتفاق «حميم الشاطي» في 23 نيسان 2014، أي بعد شهر على توقف المفاوضات.

وكان من اللافت والمفاجئ في ما يتعلّق بالمفاوضات، ما قاله الدكتور موسى أبو مرزوق في شهر أيلول الماضي، والذي فجر قبلة سياسية من العيار الثقيل، حين صرح بأنّ القدس «أنّ لا مانع لدى حماس أن تتفاوض مع إسرائيل. وما كان في الماضي من المحرمات يمكن أن تتمّ تسويتها اليوم». وتابع: «كما تقاوم الاحتلال بالسلاح، يمكن التفاوض معه من خلال الكشفا. وأنّ الحركة قد تدهب إلى التفاوض بضغض من قبلها في غزّة». وهذا الإعلان الصادق قد جاء متزامناً مع الذكرى 21 على اتفاق أوسلو في أيلول 1993، وبعد الحرب العنوانية التي شنتها «إسرائيل» على قطاع غزة في أوائل تموز 2014. وقد سارعت حركة حماس إلى نفي التصريح، مؤكّدة أنّ المفاوضات المباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي ليست في سياساتنا، وليست مطروحة في مداولتنا». المفاوضات التي سُدتّ ألقها تماما، بسبب معنات «إسرائيل» واستخدامها إيها لفتها أهداف، أولها منعها لتطرف حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة الأميركية، واستجابة لرغبتها، وثانيها محاولة منها توجيه رسالة للمجتمع الدولي أنها راعية في السلام، على أنه يعثل بالنسبة إليها خيارا استراتيجيا مع الفلسطينيين، مما يحسّن من صورتها المهزّمة بسبب ممارساتها الإرامية، وثالثها توظيف المفاوضات نحو المزيد من تمير فرض وقائنها البيديية في التهوديد والاستيطان. أن باربعها محاولة إظهار السلطة ورفيقها المفاوضات أنها غير مؤهلة لإنجاز تسوية تاريخية قائمة كديا على حل الدولتين، وبالتالي الحصول على اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة، بعدما حصلت على الاعتراف بـ«إسرائيل» بموجب «اتفاق أوسلو» عام 1993.

وفي العقب الآخر لا تزال السلطة الفلسطينية عند التزاماتها في التمسك بخيار المفاوضات التي لا يبدل عنها إلا المفاوضات والتسنيق الأمني، دون سواها، مهما بلغ مستوى الإجراء «الإسرائيلي» بحق الفلسطينيين، وليس آخره إعدام المناضل الوزير زياد أبو عين أمام عدسات المصورين والفصائيات العالمية والمحلية.

وارتفاع نسبة السحوبات وعدم تراجع مستوى المصاريف والنفقات، وكان حساب تراجع الدخل القومي سيكون على حساب المواطنين ومن جيوبهم، وأنّه جاء عقاباً لهم على أحلامهم، وتاديباً لهم على سوء بوابهم، وبشمازتهم بحكوماتهم، وفرجهم بما أصاب أنظمة بلادهم.

لكنّ الحال قد تغير، واختل حساب الكفّل عن حساب البيرد. وفي تفتّب حيث ترتفع تعرفرة المواصلات وأسعار الخبز وقاتورة الكهرباء وقارورة الغاز وغيرها مما لا يستغنى عنه المواطنون، القراء والأغنياء على سواء.

لكنّ الواقع جاء مخيباً للأمل، وكانت التدايمات تكس التوقعات والأمل، إذ بقيت الأسعار على حالها، بل ارتفع بعضها، وزادت نسبة الضرائب المجبية، والضريبة، وعاد الموظفون إلى السجلات القديمة والدفاتر العتيقة، ويحثوا عن المتأخرين في السداد، والمضربين عن الأداة، وطالهم حقوق الدولة، وبضرورة تسديد المستحقات المتأخرة المفروضة عليهم، وقد تشهد في الأيام القادمة قيام الحكومات ببيع ممتلكاتها وتخصيص مرفقها وتلزييم مشاريعها، طلبا للمال ويحتا عن التعويض.

ويدا أنّ انخفاض أسعار النفط صار لعنة على شعوب الدول التي شاركت

حكومتها في هذه العبة، لذلك أنها انجبت إلى جيوب مواطنيها ومدخرات

أبنائها، لتعيد الانتعاش إلى ميزانياتها وتعزّم صناديقها المالية التي باتت

مهذدة بالانضوب والجفاف، قلقة العوائد

والقومية العادلة.